

" أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي في الأردن "

**إيمان عبدالعزيز فهم حنتولي**

ماجستير علوم سياسية - الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية - الجامعة الأردنية

معلومات التواصل

[iman.hamtooly@gmail.com](mailto:iman.hamtooly@gmail.com)

## ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى تتبُّع واقع الربيع العربي، وتأثيره على عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وإبراز أهم مضامين الإصلاح السياسي التي قام بها النظام السياسي الأردني بعد العام ٢٠١١، وإظهار التحديات والمعوقات التي تواجه عمليات الإصلاح السياسي في الأردن.

وقد وظفت الدراسة منهج تحليل النظم للإجابة عن فرضيتها القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين الربيع العربي، وبين عمليات الإصلاح السياسي في الأردن، إذ تبين للدراسة أن تلك العلاقة الارتباطية كانت موجبة، من خلال تعديل ثلثي الدستور الأردني، وصدور عدّة قوانين معدّلة وجديدة تنظّم العمل السياسي، وتساهم في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتطوير بُنى وهياكل جديدة في الأردن مثل الهيئة المستقلة للانتخابات، والمحكمة الدستورية.

وقد وجدت الدراسة أن التأيير القانوني للإصلاح السياسي في الأردن متوفر، ولكن لا تزال هناك إشكالية في التطبيق بسبب مجموعة من العوامل، من أهمها: قوى الشد العكسي، وغياب دور المعارضة السياسية، وضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من حيث التعبئة السياسية والتجنيد السياسي، ونمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني.

كما وجدت الدراسة أن استجابة النظام السياسي الأردني لبعض مطالب الحراكين والتعامل معهم بسلمية ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، إذ تميّز الحراك الأردني عن غيره من الحركات في الدول العربية بأنه لم يطالب بإسقاط النظام، وإنما طالب بالإصلاحات وزيادة المشاركة السياسية، أضف إلى ذلك رسوخ القناعة لدى صانع القرار الأردني بأهمية الإصلاح وتعزيز الديمقراطية كنهج حياة وزيادة المشاركة السياسية لتشمل كافة فئات المجتمع الأردني.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم اقتراح مجموعة من التوصيات، منها: رفع درجات الوعي السياسي لدى المواطنين من أجل بناء ثقافة سياسية تقود لمزيدٍ من المشاركة السياسية، وإعادة النظر في قانون الانتخاب، والاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، وتسهيل الضوء على النساء كمواطنات فاعلات.

## كلمات مفتاحية

الربيع العربي، الإصلاح السياسي

## المقدمة

عاصرت المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١ تحولات تاريخية أسهمت في انطلاق موجات الحركات المجتمعية الساعية إلى التخلص من كافة أشكال التسلط، والدخول في عملية انتقال ديمقراطي، وقد أُطلق على تلك الحركات مصطلح الربيع العربي الذي اشتعلت شرارته في تونس في نهاية العام ٢٠١٠، وتمخّض عنه إسقاط نظام حكم الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، ثم اجتاحت حمى الربيع العربي معظم الدول العربية، وأدّت إلى إسقاط أنظمة الحكم في كل من مصر، وليبيا، واليمن.

وتخلّلت مراحل الإطاحة بالأنظمة السياسية الأربع السابقة الذكر أحداث عنف وانتهاكات واسعة لحقوق الانسان، بينما كانت المظاهرات التي خرجت في دول عربية أخرى سلمية، أي أنها تأثرت بشكل غير مباشر بأحداث الربيع العربي، وكان الأردن من ضمن تلك الدول، حيث استجاب النظام السياسي الأردني لبعض مطالب الحراكين، وتم القيام ببعض الإصلاحات السياسية التي امتصب غضب الشارع الأردني، وقد ساعد في ذلك أيضا أن هناك إجماعاً شعبياً عاماً على شرعية النظام السياسي الأردني، وأن الاحتجاجات التي خرجت فيه كانت فقط تنادي بالتخلص من بعض التشوهات التي أصابت القطاعات الاقتصادية والسياسية بسبب ظروف البيئتين الداخلية والخارجية.

ولا خلاف على أن الأردن قد سبق غيره من الدول العربية في المضي قدماً بعمليات الإصلاح السياسي، حيث أن الدستور الذي صدر عام ١٩٥٢ قد مثل أول جهد إصلاحي في الأردن؛ إذ بموجبه أصبحت الحكومة مسؤولة أمام البرلمان (الحياري ٢٠١٤، ٥٥)، إلا أن أحداث الربيع العربي قد ساهمت بشكل كبير في إجراء عملية إصلاح سياسي سلمي تدريجي قائمة على إعادة النظر في القوانين التي تنظم العملية السياسية، والقيام بتعديلات دستورية طالت ثلثي الدستور الأردني، وهذا ما سنتناوله هذه الدراسة، حيث أنها ستبيّن وستتبع مدى فاعلية أحداث الربيع العربي في القيام بعمليات الإصلاح السياسي في الأردن.

## أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في التعرف على أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي في الأردن، وعملياً، فإن هذه الدراسة ستثري المكتبة العربية وتدعمها نظرياً بأحد أهم الموضوعات الحيوية المطروحة على الساحة الأردنية، والذي يلقى اهتمام الباحثين؛ لما له من دورٍ بالغٍ في تحقيق الاستقرار السياسي، هذا بالإضافة إلى تقديم توصيات ومقترحات عملية من شأنها أن تعالج بعض التحديات التي تعيق عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

## أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (١) تتبّع واقع الربيع العربي، وتأثيره على عملية الإصلاح السياسي.
- (٢) إبراز أهم مضامين الإصلاح السياسي التي قام بها النظام السياسي الأردني بعد العام ٢٠١١.
- (٣) إظهار التحديات والمعوقات التي تواجه عمليات الإصلاح السياسي في الأردن.

## مشكلة الدراسة وأسئلتها

يؤثر الحراك المجتمعي في البيئة الداخلية للنظام السياسي، ويقود إلى حالتين متناقضتين من التغيير، فإما أن يقود إلى حالة التحول الديمقراطي، أو يقود إلى حالة عدم الاستقرار السياسي.

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة من خلال معرفة التأثير الحقيقي للربيع العربي في الضغط على النظام السياسي الأردني للاستجابة للمطالب الإصلاحية التي تساهم في تحقيق الديمقراطية، وتزيد من المشاركة السياسية في ظل حالة التغيرات والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية.

وبناءً على مشكلة الدراسة، فإنه يمكن حصر سؤالها الرئيسي في: ما هو أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي في الأردن بعد العام ٢٠١١؟.

## فرضية الدراسة ومتغيراتها

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن: هناك علاقة ارتباطية بين الربيع العربي، وبين عمليات الإصلاح السياسي في الأردن، وستبين الدراسة فيما إذا كانت هذه العلاقة الارتباطية موجبة أم سالبة.

وفيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، فهي:

- المتغير المستقل: الربيع العربي.
- المتغير التابع: الإصلاح السياسي في الأردن.

## منهجية الدراسة

وظفت الدراسة منهج تحليل النظم لديفيد إيستون، والذي يشكل النظام السياسي فيه وحدة التحليل الرئيسية، ويتكوّن النظام السياسي من المدخلات، وعملية التحويل، والمخرجات، والتغذية الراجعة التي تربط بينهما، (شلي ١٩٩٦، ص١٣-١٧)

وتقدّم الدراسة مبرراتها في توظيف هذا المنهج بأن النظام السياسي يعتمد على الحركة والديناميكية والتفاعل بينه وبين البيئتين الداخلية والخارجية، وتمثل مطالب الحراك في الإصلاح السياسي مدخلات توجيهية للحكومات وأجهزتها، بينما تمثل بيئة النظام تجاوب الحكومات مع مطالب الحراك، والبدء بعملية تحويل تظهر على شكل نتائج وآثار ملموسة على أرض الواقع، وتتفاعل مع المجتمع من خلال عملية تحويل تنتهي في المخرجات، أي عملية الإصلاح السياسي، وانتهاءً تُربط المدخلات والمخرجات بعملية جديدة تسمى التغذية الراجعة في ظل التقييم وإعادة التقييم لما أنجز وما لم يُنجز من استجابات وإجراءات حكومية.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

يعود مصطلح الربيع في الثورات إلى التاريخ الأوروبي، حيث أُطلق على سلسلة الثورات التي حدثت في أوروبا خلال العامين ١٨٤٨ و ١٨٤٩، وقد تم استخدام هذا المصطلح مرة أخرى في ربيع براغ عام ١٩٦٨، وفي المنطقة العربية تم استخدام مصطلح الربيع لأول مرة في لبنان بعد اغتيال رئيس

الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥، ثم استُخدم هذا المصطلح لوصف التظاهرات التي بدأت في العديد من الدول العربية منذ نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ (بصوبص ٢٠١٥، ص ١٩).

أصبحت الاحتجاجات والثورات التي قام بها الحراك المطالب بالإصلاح واحترام حقوق الانسان وزيادة المشاركة السياسية في بعض الدول العربية أمراً واقعاً؛ نتيجةً لجملة من العوامل الاقتصادية كإغفال دور التنمية في جميع المجالات، وفشل خططها، والركود الاقتصادي، وتفشي الفساد، واتساع الفجوة بين الطبقتين الغنية والفقيرة، وارتفاع نسب البطالة والفقير، وغياب عدالة توزيع الثروات، والعوامل السياسية كالاستئثار بالسلطة، وغياب الديمقراطية، وتهميش دور المواطنين وإقصائهم عن المشاركة السياسية، وانعدام حرية التعبير عن الرأي، وغياب مظاهر التعددية السياسية، وعدم وجود أحزاب سياسية قادرة على التغلغل في المجتمع، والعوامل الاجتماعية كانهدام العدالة الاجتماعية، والشعور بالظلم وانتهاك الكرامة الانسانية (العاني ٢٠١٥، ٤٣)، والعوامل الفكرية التي تتعلق بنضوج أفكار سياسية رُتبت لتغيير علاقة الحاكم بالمحكوم في الدول العربية، والتي قامت أساساً على سيطرة الحاكم أمنياً وعسكرياً، واستبداده مع نخبة سياسية على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث استطاع الحراكيون كسر حاجز الخوف، وطالبوا بتغيير طبيعة تلك العلاقة، وأن تكون قائمة على أساس عقد اجتماعي يتنازل فيه المواطن عن بعض من حقوقه السياسية مقابل تقديم الدولة كافة الخدمات اللازمة له من صحة، وتعليم، وتأمين مصدر رزق، وقد كان للعوامل التكنولوجية دورٌ مهمٌ في تسهيل عملية الاتصال بين الحراكيين، ووضعهم في صورة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تطور الحراك المجتمعي، وبروزه كوسيط لإيصال مطالب أفراد المجتمع إلى السلطة السياسية (النقرش، ٢٠١١، ص ٣٩).

ومن الدراسات التي تناولت موضوع الربيع العربي وأثره على الإصلاح السياسي ما يلي:

(١) دراسة شحادة (٢٠١١)، التي انطلقت من فرضية مفادها أن ما يجري في العالم العربي جاء نتيجةً لعدّة أسباب عطّلت حركة الإصلاح حتى أصبحت الثورات والاحتجاجات أمراً واقعاً، وتوصّلت الدراسة إلى أن الأنظمة السياسية العربية لم تعد قادرة على تحقيق أهداف المواطنين، وأن الاستئثار بالسلطة أدى إلى تهميش دور المواطنين في المشاركة السياسية، وأوصت الدراسة بعدم إغفال دور التنمية في جميع المجالات، وإفساح المجال للمشاركة في العملية السياسية لجميع فئات الشعب.

٢) **دراسة الخليلية (٢٠١٢)**، التي هدفت إلى التعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٢، وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في إطارها النظري والعملي، والتعرف على آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن، وإبراز أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الأردن، وقد أوصت الدراسة بالحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفاعليات الحكومية، والاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين وأجهزة السلطة، ونشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها، والعمل على الاستمرار في إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص.

٣) **دراسة المقداد (٢٠١٢)**، التي قامت على فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين مخرجات السياسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية، وبين تنامي مطالب الإصلاح المجتمعية في الأردن، وقد قامت الدراسة بتشخيص الواقع الذي أدى إلى تنامي الدعوات المطالبة بالإصلاح نتيجة الآثار السلبية للسياسات والإجراءات الحكومية ذات العلاقة بالجانبين السياسي والاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الحكومية كان لها علاقة مباشرة في تنامي المطالب المجتمعية بالإصلاح، بسبب ما تركته تلك السياسات من نتائج سلبية أثرت على واقع مكونات الدولة الأردنية، وبيّنت الدراسة أيضاً أن التعاون الدائم مع المجتمع المدني من خلال تياراته وقواه في رسم السياسات العامة للدولة، والشراكة الفاعلة في تنفيذ تلك السياسات هي الحل الأمثل لتجنب الأردن من أي تداعيات سلبية قد تؤثر على استقراره السياسي.

٤) **دراسة بصبوص (٢٠١٥)**، التي هدفت إلى بيان أثر الحراك المجتمعي على عملية الإصلاح في الأردن خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، والتي شهد فيها الأردن مظاهرات احتجاجية تزامنت مع الربيع العربي، وطالبت بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تحسّن من واقع معيشة المواطنين، وتزيد من مستوى مشاركتهم في الحياة العامة، وقد حدّدت الدراسة العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي أدت إلى ظهور الحراك المجتمعي في الأردن مع بيان أشكاله وآلياته ومطالبه وأسباب تراجعها بعد العام ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن الوصول إلى الإصلاح السياسي الحقيقي يتطلب إجراء المزيد من التعديلات الدستورية، وتعديل قانوني الانتخاب والأحزاب، بينما يتطلب الإصلاح الاقتصادي اتباع آليات تهدف بالدرجة الأولى إلى رفع مستوى معيشة المواطنين، فيما يتطلب الإصلاح الاجتماعي اتخاذ الإجراءات التي تحقق العدالة والمساواة بين المواطنين، وتؤسّس لمبدأ سيادة القانون، وتحافظ على منظومة الأمن الاجتماعي، وقدّمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها تعديل مجموعة أخرى من مواد

الدستور، وتغيير شكل النظام الاقتصادي المتبع، والاستثمار الجاد للموارد الوطنية، وتفعيل وسائل التنشئة الاجتماعية من أجل تحفيز المواطنين على المشاركة الإيجابية والفعالة في الحياة العامة.

### أولاً- ماهية الإصلاح السياسي

إن الإصلاح السياسي هو عملية تطوير وتعديل متدرج في طبيعة النظام السياسي ضمن الوسائل المتاحة، وهو ركن مرسخ للحكم الصالح، ومن مظاهره: الشفافية، وسيادة القانون، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وفعالية الإنجاز والعدل، والمحاسبة، ووضوح الرؤية الاستراتيجية، وكفاءة الإدارة، والمساءلة (المشاقبة وعلوي، ٢٠١٠، ص ٣٢)، وبمعنى آخر، فإن الإصلاح الشامل هو حالة عامة تقوم في جميع أركان النظام السياسي بغية تصويب الأخطاء، أو تطوير الواقع، وبالتالي الوصول إلى الأفضل والأحسن حسب رؤية الشعب.

وعلى ذلك، فإن الإصلاح الشامل لا يرتبط فقط بإجراء انتخابات برلمانية أو رئاسية، وإنما ينبثق من تطوير مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وتطوير مستوى ونوعية التعليم، ومواجهة التحديات الاقتصادية، وتمكين الشباب والمرأة (المقداد، ٢٠١٢، ص ٤٥)، كما يرتبط الإصلاح بعملية إعادة بناء الديمقراطية من خلال تأهيل شرائح المجتمع حتى تكون قادرة على مجاراة كافة محاور عملية الإصلاح؛ لأن الديمقراطية لا تمثل فقط بنى ومؤسسات، وإنما تضم مجموعة مشاعر وقيم واتجاهات تحفز على الممارسة الفاعلة للحكم من قبل الحكام والمحكومين (المنوفي، ٢٠٠٨، ص ٥٦).

ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أن مضامين عملية الإصلاح ثلاثة، أولها: مضمون البنى والمؤسسات، وثانيها: مضمون التشريعات والقوانين، وثالثها: مضمون منظومة القيم الاجتماعية (المشاقبة وعلوي، ٢٠١٠، ص ٦٩).

وللوصول إلى التحول الديمقراطي هناك مجموعة من الشروط يجب على النظام السياسي الالتزام بها، ومن بين أهم تلك الشروط: توقف تدخّل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي، والقضاء على جميع قوى الشد العكسي المعادية للديمقراطية، ووجوب أن تعمل مؤسسات الدولة في إطار مجتمع ديمقراطي يتسم بالحدّات السياسية والاقتصادية، واحترام التعددية الثقافية، وتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وجدير بالذكر أن غياب بعض هذه الشروط، أو عدد منها لا يجعل قيام الديمقراطية أمراً مستحيلاً، بل إنه يجعله أمراً ممكناً (دال، ٢٠٠٥، ص ٤٠٥).



## ثانياً- الإصلاح السياسي في الأردن بعد عام ٢٠١١

ظهرت الحاجة لضرورة الاستمرار بعمليات الإصلاح السياسي في الأردن بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، حيث تمثلت العوامل الداخلية بالرؤية الإصلاحية للملك عبدالله الثاني بن الحسين التي يمكن رصدها سواءً من خطابه السياسي أو من خلال المبادرات الملكية الهادفة إلى توسيع المشاركة السياسية، وتمكين الشباب والمرأة، والسير في عمليات التحديث والتنمية الشاملة أو من خلال الأوراق النقاشية التي بدأ الملك بنشرها ابتداءً من العام ٢٠١٣، والتي وضعت أسس العملية الإصلاحية في الأردن ومتطلباتها من مبادئ مثل تجذير الديمقراطية وترسيخها واستمراريتها، ووجود أحزاب حاضرة في المشهد السياسي، ومجلس نيابي مُنتخب على أساس حزبي، وحكومات برلمانية تتشكل من الأغلبية النيابية، ومواطن ينتخب على أساس البرامج وليس على أساس الأشخاص، والإيمان بالتنوع والاختلاف الذي يُفضي إلى التوافق، وعدم الانفراد بالرأي أو القرار تجنّباً لتكريس ثقافة الإقصاء والتهميش والاستبداد، مما قد يؤدي إلى التطرف والعنف، وتعزيز ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر، وترسيخ مفاهيم ومبادئ المواطنة والمساءلة وسيادة القانون (الموقع الإلكتروني للملك عبدالله الثاني بن الحسين، [www.kingabdullah.jo](http://www.kingabdullah.jo))، أضف إلى ذلك أن رفع سقف الحريات في الأردن قد ساهم في تشكل قوى سياسية طالبت باصلاح النظام، ووضع قوانين تعزز من المشاركة السياسية، ومجموعة من المطالب الأخرى.

وقد تمثلت العوامل الخارجية الدافعة للقيام بعمليات الإصلاح السياسي في الأردن برغبة صانع القرار في أن يكون الأردن نموذجاً للديمقراطية في الإقليم، وفي سبيل ذلك، استجاب الأردن لمبادرة الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول لعام ٢٠٠١ (عبدالله ٢٠٠٦، ١٨)، أضف إلى ذلك استجابة الأردن لضغط الدول الأوروبية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية بخصوص المضي قدماً في عملية الاصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية والحكم الرشيد.

## ثالثاً- مخرجات عملية الإصلاح السياسي في الأردن

سيتم تناول مخرجات الإصلاح السياسي في الأردن بعد عام ٢٠١١ من خلال النقاط التالية:

### ١. التعديلات الدستورية

شهد الدستور الأردني إجراء ٩ تعديلات عليه منذ صدوره عام ١٩٥٢ ولغاية عام ١٩٨٤، إلا أن هذه التعديلات كانت أحد أسباب تراجع الحياة الديمقراطية في الأردن، حيث عملت تلك التعديلات على إعطاء

النقل لوزن السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، من حيث حق التمديد سنتين لمجلس الأمة، وحق تأجيل الانتخابات، وحق إصدار القوانين المؤقتة التي كان لها أثر مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (فريحات ٢٠١٢، ص ١)، ولم يتم بعد ذلك إجراء أي تعديلات دستورية إلى أن اندلعت الاحتجاجات الشعبية في عام ٢٠١١ على ضوء تطورات الربيع العربي في عدد من الدول العربية، إذ بدأ الحراك المجتمعي الأردني بالمطالبة بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد المالي والإداري، ثم تطورت الشعارات لتطالب بالإصلاحات الدستورية والعودة لدستور عام ١٩٥٢، لتعزيز دور مجلس النواب من خلال تعزيز الفصل بين السلطات، للحيلولة دون تغوّل السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى التشريعية والقضائية، وتطبيق الملكية الدستورية على أساس أن نظام الحكم في الأردن وفقاً لدستور ١٩٥٢ ينص على أنه نيابي ملكي وراثي (نصراوي ٢٠١١، ٤)، الأمر الذي دفع الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى الدعوة لتشكيل لجنة حوار وطني برئاسة رئيس مجلس الأعيان حينئذٍ طاهر المصري بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤، وتشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور برئاسة أحمد اللوزي بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٦ لإجراء مراجعة شاملة للنصوص الدستورية الواردة في دستور عام ١٩٥٢.

وبتاريخ ٢٠١١/٨/١٤ تسلم الملك التعديلات الدستورية المقترحة، والتي شملت تعديل واستحداث ٤٢ مادة من الدستور، واستحداث ١٥ مادة جديدة، وبتاريخ ٢٠١١/٨/٢٤ أقر مجلس الوزراء تلك التعديلات، والتي تعلّقت بشكل أساسي في تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية وتحسين مجلس النواب من الحل، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وأن يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلس النواب أمام القضاء العادي، وإنشاء محكمة دستورية، وإلغاء المجلس العالي لتفسير الدستور، ومحاكمة الوزراء أمام القضاء العادي، وتقليص اختصاص محكمة أمن الدولة، إضافةً إلى توفير ضمانات دستورية لحل مجلس النواب تتمثل باستقالة الحكومة التي تنسب بحل المجلس خلال أسبوع من تاريخ الحل، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات (الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته لعام ٢٠١١)، وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ ٢٠١١/٩/٣٠ بالموافقة على تعديل الدستور بشكله الذي أقرّه مجلسا الأعيان والنواب (الجريدة الرسمية ٢٠١١، ٤٤٥٢).

اعتبرت التعديلات الدستورية بمثابة العودة لدستور ١٩٥٢ بنسبة كبيرة، إلا أنها أبقت على صلاحيات الملك من حيث منحه صلاحية تعيين رؤساء الحكومات، وأعدت تقييد صلاحياته في حل البرلمان وحددتها بأحكام واضحة لا يغيب من خلالها مجلس النواب لمدة تزيد على أربعة أشهر، تجري خلالها الانتخابات أو يعود البرلمان المنحل في حال عدم إجراء الانتخابات (المشاقبة، ٢٠١٥، ص ١٣٧).

وقد أقرّت اللجنة القانونية في مجلس النواب تعديلات دستورية أخرى في العام ٢٠١٤، والتي تضمّنت إلغاء نص المادة ١٢٧ من الدستور والاستعاضة عنها بالنص التالي (الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته لعام ٢٠١٤):

١. تنحصر مهمة الجيش في الدفاع عن الوطن وسلامته.
٢. يُبيّن بقانون نظام الجيش والمخابرات والشرطة والدرك وما لمنتسبها من الحقوق والواجبات.
٣. على الرغم من ما ورد في المادة ٤٠ من الدستور، يعين قائد الجيش ومدير المخابرات بقرار من الملك.

وعدلت اللجنة القانونية في مجلس النواب المادة ١٢٧ من الدستور بشطب عبارة "بالرغم من" لتصبح "يعين الملك قائد الجيش ومدير المخابرات العامة دون التقيد بالشكل الوارد في المادة ٤٠ من الدستور.

وصدرت تعديلات دستورية جديدة في ١٩/٤/٢٠١٦، وقد أقرّها مجلس الوزراء في جلسة استثنائية، وهي (الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته لعام ٢٠١٦):

- المادة ٤٠ من الدستور تنص على أن يمارس الملك صلاحيات تعيين مناصب في الدولة، منها: ولي العهد، ونائب الملك، ورئيس وأعضاء مجلس الأعيان، ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، ورئيس المجلس القضائي، وقائد الجيش، ومدير المخابرات، ومدير الدرك من خلال رئيس الوزراء والوزير المختص، وبموجب هذه التعديلات أصبح الملك يمارس صلاحياته منفرداً دون أي تنسيب أو توقيع أي جهة سواء كانت من رئيس الوزراء أو الوزير المختص.

- تعديل المادة ١٢٧ يعني ان التعديلات اضافت على صلاحيات الملك بتعيين مدير المخابرات وقائد الجيش تعيين مدير الدرك، حيث كانت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ لا تشمل على تعيين مدير الدرك، وأضافت هذه التعديلات تعيين مدير المخابرات وقائد الجيش للذين كان تعيينهما يحتاج لتوقيع رئيس الوزراء والوزير المختص، لكن هذه التعديلات حصرت تعيين هذه المناصب منفردة بالملك دون حاجة لتوقيع رئيس الوزراء او اي وزير، وذلك ينسحب حسب التعديلات على المادة ٤٠ على تعيين ولي العهد ونائب الملك ورئيس وأعضاء مجلس الأعيان ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية ورئيس السلطة القضائية.

- وفيما يتعلق بالمادة ٥٠ فقد اضافت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ حالة الوفاة لرئيس الوزراء ونص التعديل في حينه على استقالة الوزراء في حال وفاة الرئيس، أما تعديلات عام ٢٠١٦ فقد

نصت على بقاء الوزارة في حال وفاة الرئيس بحيث يحل محل رئيس الوزراء المتوفي نائبه ويبقى طاقم الوزارة على رأس عمله عكس ما ورد في تعديلات ٢٠١١ التي نصت على استقالة الوزراء حكما في حال وفاة رئيس الوزراء.

- التعديلات على المادة ٦٩ من الدستور تعني تمديد رئاسة مجلس النواب لعامين بدلا من عام وفق ما كان واردا في الدستور بمعنى اطالة منصب رئيس مجلس النواب لعام اخر ليصبح عامين بدلا من عام.

- تعديلات ٢٠١١ كانت تتضمن في البداية هذا المقترح الا ان النواب رفضوا التمديد لرئيس مجلس نوابهم لعام آخر والغى في حينها النص لتعود هذه التعديلات لنفس النص.

## ٢. إصدار قانوني انتخاب عام ٢٠١٢، وعام ٢٠١٦

تُعتبر عملية الانتخابات أهم مؤشر على التطور الديمقراطي، وقد صدرت عدّة قوانين تنظّم العملية الانتخابية في الأردن منذ عام ١٩٢٨، وكان آخر تلك القوانين عام ٢٠١٦، هذا بالإضافة إلى إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب كمؤسسة مستقلة هدفها الإشراف على العملية الانتخابية بكافة مراحلها.

صدر قانون الانتخاب المعدل رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢، والذي زاد بموجبه عدد مقاعد مجلس النواب الأردني إلى ١٥٠ مقعداً حسب التقسيم التالي: ١٠٨ مقاعد للدوائر، ١٥ مقعداً للكوتا النسائية، و٢٧ مقعداً للقوائم الوطنية العامة، وأعطى المواطن صوتان، صوت للدائرة الانتخابية المحلية، وصوت للقائمة النسبية المغلقة (قانون الانتخاب رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢).

ويعدّ قانون الانتخاب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ أحدث قانون انتخابات لمجلس النواب الأردني حتى زمن إعداد هذه الدراسة في عام ٢٠١٩، وهو القانون الذي تمّ بموجبه إجراء انتخابات مجلس النواب الثامن عشر لعام ٢٠١٦.

تكوّن قانون الانتخاب الأردني رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ من ٦٧ مادة نظّمت إجراء العملية الانتخابية في جميع مراحلها المختلفة ممن يحق لهم الانتخاب، والإجراءات في إعداد الجداول للناخبين، وحق الاعتراض على الجداول المعلنة، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وآليات الترشح لمجلس النواب، وكوتا المرأة والمسيحيين والشركس والشيشان، والاعتراضات، والطعون، والدعاية الانتخابية، وتعيين رؤساء اللجان

والفرز، وإخراج النتائج النهائية، وعقوبات مخالفة إجراءات ومسيرة العملية الانتخابية (قانون الانتخاب الأردني لمجلس النواب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦).

واعتمد قانون الانتخاب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ على نظام انتخابي أساسه القائمة النسبية المفتوحة، وتعني أن الترشح للانتخابات ليس فردياً، وإنما يجب أن يكون المرشح ضمن قائمة لا يقل عدد المرشحين فيها عن ٣، ولا يزيد على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية التي سترشح فيها القائمة (قانون الانتخاب الأردني لمجلس النواب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦)، وقد اعتمدت الهيئة المستقلة للانتخابات ما مجموعه ٢٢٦ قائمة مثلها ١٢٥٢ مرشحاً للانتخابات مجلس النواب الثامن عشر، وترشحت النساء بنسبة عالية وصلت إلى ٢٥٢ مرشحة، وهي أعلى نسبة ترشيح للنساء في تاريخ الانتخابات البرلمانية في الأردن.

وفيما يتعلق بطريقة الاقتراع، فإنه بإمكان الناخب التصويت للقائمة فقط، وبإمكانه أيضاً التصويت لاسم أو أكثر داخل القائمة، كما بإمكانه وضع إشارة بجانب اسم القائمة واسم أو أسماء المرشحين من هذه القائمة الذين يرغب في التصويت لهم (قانون الانتخاب الأردني لمجلس النواب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦)، ولايستطيع الناخب أن يصوت لأكثر من قائمة، أو أن يصوت لقائمة معينة ومن ثم يصوت لمرشحين في قائمة أخرى، أو أن يصوت لمرشحين من قوائم متعددة (قانون الانتخاب الأردني لمجلس النواب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦).

وعن الأثر السياسي للقائمة النسبية المفتوحة، فإنه يتمثل (على الأقل نظرياً) في تشجيع المرشحين على

التحالف فيما بينهم للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، وبالتالي الحصول على فرص أكبر للفوز بالمقاعد، وهذا الأمر في حال تحققه، سيؤدي إلى تكوين كتل سياسية مستقبلية، سيكون لها دور في دفع العمل البرلماني إلى الأمام اعتماداً على العمل الجماعي، وبعيداً عن الفردية (الحسيني ٢٠١٦). ([www.ammonnews.com](http://www.ammonnews.com)).

ويؤخذ على قانون الانتخاب الأردني رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ حرمان فئة كبيرة من الشباب من حق الانتخاب خاصة إذا ما أجريت الانتخابات في النصف الثاني من السنة؛ وذلك بسبب ما ورد في الفقرة أ من المادة ٣ والتي نصت على أن لكل أردني أكمل ١٨ سنة شمسية من عمره في تاريخ الأول من شهر كانون ثاني من العام الذي ستجري فيه الانتخابات النيابية الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب، كما

أن تقسيم الدوائر الانتخابية يتم من خلال نظام، وهذا الأمر قد يساهم في تغوّل السلطة التنفيذية فيما يتعلق بقسيم الدوائر الانتخابية، وخاصةً في ظل غياب مجلس الأمة، أضف إلى ذلك أن الترشح للمقاعد النيابية (المقاعد المخصصة للمسلمين) يتم بطريق القائمة النسبية المفتوحة فقط، ولا يتيح الفرصة للترشيح الفردي والمستقل كما هو متاح لمرشحي المقاعد المخصصة للشركس والشيشان والنساء والمسيحيين، وهذا الأمر قد يساهم في إيجاد قوائم انتخابية لا يجمع بينها أي قاسم مشترك فكري أو سياسي أو أيديولوجي، ولا يجمعها في كثير من الأحيان إلا تحالف رأس المال مع قوة العائلة أو العشيرة.

### ٣. إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب

بموجب التعديل الدستوري المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٥١١٧ بتاريخ ٢٠١١/١٠/١ تمّت التوصية بإنشاء هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية، وتديرها في جميع مراحلها، بالإضافة إلى إشراف هذه الهيئة على أي انتخابات أخرى يقرّها مجلس الوزراء (الجريدة الرسمية ٢٠١١)، وتتمتع الهيئة بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويكون مقرّ الهيئة في العاصمة عمّان، وللهيئة الحق في افتتاح فروع أو مكاتب لها في محافظات المملكة (قانون الهيئة المستقلة للانتخاب ٢٠١٣، المادة ٣).

### ٤. إصدار قانون اللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥

صدر قانون اللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥، والذي بموجبه أجريت انتخابات مجلس المحافظات لأول مرة في الأردن في عام ٢٠١٧، وبموجب هذا القانون أصبح لكل محافظة مجلس إداري يسمى (مجلس المحافظة)، له شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ويتكوّن من عدد من الأعضاء يحدّد عددهم من خلال نظام خاص يصدر لهذه الغاية، ويضاف إلى ذلك العدد ما نسبته ١٠% للنساء من عدد المقاعد المخصّصة لأعضاء المجلس المنتخبين، ويعيّن مجلس الوزراء ١٥% من عدد الأعضاء المنتخبين أعضاءً في المجلس، على أن تخصص ثلث هذه النسبة للنساء، وقد تمّ تحديد مدة المجلس بـ ٤ سنوات تبدأ من يوم إعلان أسماء الفائزين في الجريدة الرسمية، وتنتهي بانتهاء تلك المدة، أو بحلّ المجلس وفقاً لأحكام القانون (قانون اللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥).

وقد حدّد قانون اللامركزية مجموعة المهام التي يتولاها مجلس المحافظة، وهي (قانون اللامركزية رقم

٤٩ لسنة ٢٠١٥):

- إقرار مشاريع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة، والتأكد من تنفيذها.
  - إقرار مشروع موازنة المحافظة ضمن السقوف المحددة لها من وزارة المالية.
  - دراسة احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية، وتحديد أولوياتها.
  - إقرار المشاريع الخدمية والاستثمارية المقدمة من المجلس التنفيذي.
  - مناقشة تقارير عمليات تنفيذ المشاريع والخطط والبرامج التي تتولى الدوائر الرسمية تنفيذها.
  - اقتراح المشاريع التنموية التي تعود بالنفع العام على المحافظة، ورفعها للمحافظ لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
  - وضع التوصيات والمقترحات للجهات المختصة بما يكفل تحسين أداء الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة العاملة ضمن المحافظة.
  - إبداء الرأي في الموضوعات التي يرى المحافظ استشارته بها.
  - اقتراح إنشاء مشاريع استثمارية، والقيام بمشروعات مشتركة مع المحافظات الأخرى بموافقة الجهات المختصة.
  - تصديق الموازنات السنوية للبلديات الواقعة ضمن اختصاص مجلس المحافظة، وإقرار المشاريع الرأسمالية لجميع البلديات في المحافظة.
  - تحديد المناطق الواقعة ضمن حدود المحافظة التي تعاني من نقص الخدمات والتنمية أو بعض المشاكل الطارئة، واقتراح الحلول لها مع الجهات المختصة.
  - حق مناقشة أي من أعضاء المجلس التنفيذي في المواضيع الداخلة ضمن اختصاصه، والمدرجة على جدول أعمال المجلس.
  - تشكيل لجان لازمة لتنفيذ اختصاصاته، مع تحديد مهام كل لجنة.
- وجديرٌ بالذكر أن أبرز ما في قانون اللامركزية الأردني هو وجود مجلسين، هما: المجلس التنفيذي الذي يمثل الحكومة، ومجلس المحافظة الذي سيكون ٨٥ بالمئة من أعضائه منتخبيين، و ١٥ بالمئة من أعضائه مُعيَّنين، كما أن قانون اللامركزية سيهدف إلى تقليل الضغط على مراكز صنع القرار في العاصمة عمّان، ونقلها إلى المحافظات التي تملك القدرة على تقدير احتياجاتها السنوية، والعمل على تنفيذ مشاريعها الخاصة بما يساهم في إيجاد فرص عمل لأبناء المحافظات، كما أن هذا القانون سيعزز من المشاركة السياسية للشباب، حيث ان سن الترشح لمجالس المحافظات هو ٢٥ سنة، وسيعمل قانون

اللامركزية على تخفيف الضغط على السلطة التشريعية، حيث أن النواب سيتحولون من نواب خدمات إلى نواب وطن، مما يعني زيادة الدور السياسي والرقابي لمجلس النواب.

#### ٥. إصدار قانونين للأحزاب السياسية عام ٢٠١٢، وعام ٢٠١٥

وصل عدد الأحزاب السياسية عام ٢٠١٢ إلى ٢٣ حزباً بعد صدور قانون الأحزاب رقم ١٦ لسنة ٢٠١٢، وقد نصّت مواد ذلك القانون على أن يؤسس كل حزب سياسي أردني على أساس المواطنة والمساواة بين كافة الأردنيين، والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، كما نصّت مواد القانون على عدم جواز تأسيس الحزب على أساس ديني، أو طائفي، أو عرقي، أو فئوي، أو تفرقة بسبب الجنس أو الأصل (قانون الأحزاب رقم ١٦ لسنة ٢٠١٢)، وقد حمل قانون الأحزاب السياسية رقم ١٦ لسنة ٢٠١٢ مواد اعتبرت إيجابية كإلغاء صلاحيات وزارة الداخلية في الموافقة على تأسيس الأحزاب، ومنح هذه الصلاحيات للجنة شؤون الأحزاب، وإلغاء صلاحية السلطة التنفيذية بحل الأحزاب ونقل تلك الصلاحية للقضاء إذا ثبت ارتباط الحزب بجهة أجنبية، أو إذا ثبت قبول الحزب لأي تمويل خارجي.

ثم صدر قانون الأحزاب لسنة ٢٠١٥، والذي حدّد اجراءات التسجيل والتمويل والتبعية، وقد نصّت مواد ذلك القانون على أن يؤسس كل حزب سياسي أردني على أساس المواطنة والمساواة بين كافة الأردنيين، والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، وعدم جواز تأسيس الحزب على أساس ديني، أو طائفي، أو عرقي، أو فئوي، أو تفرقة بسبب الجنس أو الأصل (قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠١٥).

وعلى صعيد التطبيق العملي للتجربة الحزبية الأردنية، ترى الدراسة أن دور الأحزاب السياسية الأردنية لا يزال ضعيفاً، وتورد الدراسة مثلاً على ذلك عن طريق استعراض خارطة المشهد الحزبي لانتخابات مجلس النواب الثامن عشر، حيث شارك في تلك الانتخابات ٣٩ حزباً سياسياً ترشحاً وانتخاباً وبنسبة تصل إلى ٧٨% من إجمالي الأحزاب السياسية المسجلة بالمملكة والبالغ عددها ٥٠ حزباً سياسياً، وقد أعلن رؤساء ١١ حزباً سياسياً بالمشاركة في الانتخابات عن طريق الانتخاب فقط، وبلغ عدد المرشحين الحزبيين ٢٣٤ حزبياً، وكانت نسبة الذكور منهم ٨١.٧% مقارنةً بنسبة الإناث التي بلغت ١٨.٣%، وقد شارك حزب واحد في ٧٣ قائمة حزبية، بينما شارك أكثر من حزب في ٢٦ قائمة بمجموع ٩٩ قائمة من أصل ٢٢٦ قائمة ترشّحت لانتخابات مجلس النواب الثامن عشر، وقد تفاوت حجم التنافس الحزبي ما بين الدوائر الانتخابية بصورة كبيرة (الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب، [www.iec.jo](http://www.iec.jo)).



ويلاحظ من ذلك أن هناك فقداناً للثقة بين المواطن والأحزاب، وكل هذا يدفع إلى القول بتراجع وصولها للبرلمان، وضعف تأثيرها في الحياة السياسية الأردنية، وعليه يمكن القول أن العلاقة بين البرلمان والأحزاب السياسية الأردنية ضعيفة وغير فعّالة، وأن إجراء الانتخابات البرلمانية في الأردن لا يتم بناءً على أسس حزبية، وأن كثرة تعديل قانون الانتخاب، وعدم الاستقرار التشريعي في هذا الأمر ساهم في قلة المشاركة السياسية سواءً من قبل الأحزاب السياسية أو من قبل المواطنين، إضافةً إلى ذلك، فقد ساهمت كثرة تعديل قانون الأحزاب، وعزوف المواطنين عن الانتماء للأحزاب السياسية بسبب الموروث التاريخي تجاه الأحزاب السياسية، وتدني درجة المؤسسة لدى الأحزاب السياسية، وشخصيتها، واعتمادها على نخبة المؤسسين، كل ذلك ساهم في إضعاف تلك الأحزاب وعدم تفعيل دورها في الحياة العامة.

#### ٦. إصدار قانون الكسب غير المشروع رقم ٢١ لسنة ٢٠١٤

صدر قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١) لسنة (٢٠١٤) بهدف تعزيز الثقة بأداء من يتولّى مهام العمل العام ومسؤولياته السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومساءلة كل مخرّب بواجبات وظيفته، وترسيخ مفهوم حرمة الأموال العامة وحمايتها من الاعتداء عليها، وما يتبع ذلك من إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، وقد ألغى قانون الكسب غير المشروع رقم ٢١ لسنة ٢٠١٤ قانون إشهار الذمة المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٦، وتضمن توسيعاً لدائرة الشخصيات المطلوب منها إشهار ذمتها المالية، وتعديلاً على بعض القواعد الواردة في قانون إشهار الذمة المالية رقم (٥٤) لسنة (٢٠٠٦) من حيث المدد والجزاء المترتبة على مخالفة أحكام القانون المذكور، مع المحافظة على تسمية دائرة إشهار الذمة المالية وصلحياتها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي (قانون الكسب غير المشروع رقم ٢١، ٢٠١٤).

#### ٧. إصدار قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية عام ٢٠١٤

تمّ إقرار قانون إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر حكومية في عام ٢٠١٤، بهدف إلغاء ودمج مؤسسات تتبع للقطاع العام، وتشابه من حيث المهام والاختصاصات، أو تختص بمعالجة قضايا متعلّقة بقطاع واحد، وقد جاء قرار إلغاء ودمج المؤسسات استجابةً لمطالب إصلاحية انتقدت كثرة إنشاء المؤسسات والهيئات المستقلة والحكومية بلا حاجة، ولغايات نفعية، أو نتيجة سوء التخطيط والإدارة، الأمر الذي كبّد خزينة الدولة خسائر فادحة، نتيجة زيادة حجم النفقات، والارتفاع الكبير في رواتب موظفي تلك الهيئات

والمؤسسات، وضعف الرقابة عليها، وبموجب هذا القانون، تمّ إلغاء (٧) مؤسسات وهيئات مستقلة، هي: الهيئة التنفيذية التخصصية، والهيئة الإدارية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية، وصندوق إدارة المخاطر الزراعية، وهيئة التأمين، وهيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي، وسلطة المصادر الطبيعية، ومؤسسة تشجيع الاستثمار، كما تمّ دمج (٦) هيئات لتصبح في مجموعها (٣) فقط، إذ تمّ دمج هيئة تنظيم قطاع الكهرباء مع هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، ودمج هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرّة مع هيئة تشجيع الاستثمار، ودمج هيئة الإعلام المرئي والمسموع مع دائرة المطبوعات والنشر تحت مسمى هيئة الإعلام، وتمّ تحديد مرجعية وزارية لكل مجلس أو صندوق حكومي متخصص تمّ إنشاؤه؛ وذلك بهدف تفعيل عملية الرقابة على الأعمال، وتحمل المسؤولية الكاملة عن أنشطة كل مجلس أو صندوق حكومي (قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية رقم ١٧ لسنة ٢٠١٤).

#### ٨. إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد عام ٢٠١٦

أنشئت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بموجب قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦، لتخلف ديوان المظالم، وهيئة مكافحة الفساد، وتتمتع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، وتهدف إلى ضمان الالتزام بمبادئ النزاهة الوطنية، ومكافحة الفساد من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات التي تتمثل بملاحقة كل من يرتكب أيّاً من أفعال الفساد المجرّمة وفقاً لأحكام قانون الهيئة، والقيام بالجهود اللازمة لتجفيف منابع الفساد، وتوعية المواطنين بآثار الفساد السلبية والخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى صورة الأردن لدى المستثمرين والمؤسسات الدولية (قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦).

#### ٩. إنشاء المحكمة الدستورية عام ٢٠١٢

صدر قانون المحكمة الدستورية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢، والذي نصت مواده على أن هذه المحكمة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات اللازمة لأداء مهامها وبنوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني، وحسب نص المادة الرابعة فإن هذه المحكمة تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور، ويعين الملك ٩ أعضاء بمن فيهم الرئيس، و٣ أعضاء كل سنتين من تاريخ تعيين الأعضاء التسعة (قانون المحكمة الدستورية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢).

## رابعاً - معوقات الإصلاح السياسي في الأردن

واجه الأردن منذ نشأته العديد من المشاكل والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ نتيجةً لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة المحيطة به، وتبعيته اقتصادياً وسياسياً للجهات المانحة إقليمياً ودولياً، مما ساهم بشكل مباشر في التأثير على مسيرة الإصلاح الشامل، وقد كانت التحديات الاقتصادية أبرز وأكثر تأثيراً على المجتمع الأردني، ويضاف إلى ذلك عدم حدوث إجماع شعبي على بعض القوانين المؤثرة على العملية السياسية، ومنها قوانين الانتخاب، وقوانين الأحزاب، وقانون الاجتماعات العامة، وقانون الإعلام، وقد زادت مؤثرات البيئة الخارجية الإقليمية والدولية من إعاقة تلك الجهود الرامية إلى الإصلاح في الأردن.

وقد تمثلت العوامل المحلية المعرقة لجهود الإصلاح بوجود نخب وقوى شد عكسي ترفض الإصلاح، وإقصاء شرائح كبيرة من المجتمع عن المشاركة في الحكم، وعدم تبلور نخب جديدة من المجتمع تكون مسؤولة عن إحداث عمليات الإصلاح، ووجود فجوة بين ما جاء في كتب التكليف السامي، وبين التطبيق، ومن الممكن إرجاع ذلك إلى التغيير السريع في الحكومات، وعدم التجانس بين الفريق الوزاري قد أدى إلى التلكؤ، وعدم وجود نية حقيقية من قبل الحكومات المشكّلة في تطبيق مضامين كتب التكليف السامي الهادفة إلى الإصلاح الشامل، أضف إلى ذلك غياب دور المعارضة السياسية القادرة على المشاركة بالسلطة، أو نشر الثقافة والوعي السياسي، وبروز قواعد شعبية تأخذ شكل الزعامات التقليدية والطائفية والقبلية والعائلية، وغياب مؤسسات المجتمع المدني القادرة على تحقيق الضبط الاجتماعي والسياسي، وأداء أدوار رقابية تصحح من مسيرة النظام السياسي (المقداد، ٢٠١٢، ص ٣٧)، وغياب الدور الرقابي الفاعل لمجلس النواب، وضمان الحكومات الأردنية المتعاقبة بأنها بمأمن في هذا الجانب، وضعف المجالس النيابية الأردنية من حيث مدة إنجاز القوانين، وجدية مناقشتها، ومدى توافقها مع الصالح العام (مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠١٢، ص ٩)، وأخيراً، فإن نمط الثقافة السياسية السائد في المجتمع الأردني، والذي يقوم في الغالب على ثقافة الرعية وثقافة الخضوع، ويُعطي من قيم الذكورة على حساب الأنوثة ساهم في تأخير استيعاب قيم الديمقراطية والمواطنة واستبدالها مكان القيم القديمة (المشاقبة، ٢٠١٥، ص ٧٨).

ومن أهم الأحداث السياسية الإقليمية التي أثرت سلباً على استكمال مسيرة الإصلاح: حرب عام ١٩٤٨، وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن، وحرب عام ١٩٦٧، ومعركة الكرامة عام ١٩٦٨، والحرب الإيرانية العراقية خلال الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٨، واحتلال الكويت للعراق، وما نتج

عن ذلك من خسارة الأردن للسوق العراقية الكويتية، وجزء من السوق الخليجية، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والذي كان له آثار سلبية على الاقتصاد الأردني؛ بسبب توقّف تصدير النفط الذي كان يُقدّم للأردن على شكل هبات، والجزء الآخر يتم شراؤه بأسعارٍ تفضيلية، وانقطاع الإمدادات من خط الغاز المصري ابتداءً من العام ٢٠١١، وتوقّف حركات الشحن من الأردن للعراق نتيجةً لخطورة الأوضاع الأمنية، والكلفة الباهظة لاستقبال اللاجئين السوريين منذ العام ٢٠١١.

ويمكن رصد الأحداث السياسية الدولية التي أثرت أعاققت مسيرة الإصلاح في الأردن بالأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، وآثارها على حوالات المغتربين الأردنيين، وتراجع عائدات السياحة، وارتفاع صافي الدين العام، وتراجع حجم المساعدات الخارجية، وارتفاع عجز الموزانة، وتبعات الأزمة المالية في أوروبا، خاصةً وأن منطقة اليورو تشكّل أحد أهم اللاعبين في التجارة الخارجية الأردنية، وما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية من تبعاتٍ كبرى نتيجة الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على الأردن باعتبارها أحد أهم الشركاء التجاريين للأردن، وخاصةً بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة، والحرب على الإرهاب.

### الخاتمة والنتائج

ساهمت عدّة عوامل في انتشار موجات الربيع العربي بين مختلف الدول العربية، وكانت متشابهة في المجل، وتمثّلت بمجموعةٍ من العوامل السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي كان لها أهمية خاصة في الربيع العربي من حيث توظيفها لتنسيق خروج المظاهرات، ولنقد الحكومات، وتميُّز تلك الوسائل بسرعة نقل المعلومة، وهو ما ساهم في خروج المظاهرات بشكلٍ أكبر.

واختلفت أساليب التعامل مع الحراكين بحسب طبيعة السلطة الحاكمة، فقد شهدت كل من مصر وسوريا وتونس واليمن وليبيا حالات انتهاك لحقوق الانسان، واستعمال منهجي وغير مبرر للعنف، بينما تعاملت دول أخرى مع الحراكين بالسلمية، واستجابت لبعض مطالب الحراكين، ومن تلك الدول الأردن، فقد رصدت الدراسة آليات استجابة النظام السياسي الأردني لمطالب الحراكين بخصوص الإصلاح السياسي، حيث تمثّلت تلك الآليات بإصدار قوانين جديدة للانتخابات، وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، وإصدار قانون جديد للأحزاب السياسية، وإصدار قانون اللامركزية بهدف توسيع قاعدة المشاركة السياسية، والتعديل على قوانين المطبوعات والنشر، وقانون الاجتماعات العامة، والسماح بالتظاهر

والخروج في مسيرات بعد أخذ التصريحات اللازمة، أضيف إلى ذلك التعديلات الدستورية التي شملت تعديل تثنّي الدستور، وساهمت في الحد من تعوّل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وقد تمّ إجراء تعديلات دستورية ثلاث مرات في الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦ على التوالي.

وبعد تحليل الواقع السياسي الأردني رصدت الدراسة مجموعة من المعوقات التي عرقلت مسيرة الإصلاح السياسي فيه.

### النتائج والتوصيات

وجدت الدراسة أن العلاقة الارتباطية بين الربيع العربي والإصلاح السياسي كانت موجبة، من خلال تعديل تثنّي الدستور الأردني، وصدور عدّة قوانين معدّلة وجديدة تنظّم العمل السياسي، وتساهم في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتطوير بُنى وهياكل جديدة في الأردن مثل الهيئة المستقلة للانتخابات، والمحكمة الدستورية.

وقد وجدت الدراسة أن التأطير القانوني للإصلاح السياسي في الأردن متوفر، ولكن لا تزال هناك إشكالية في التطبيق بسبب مجموعة من العوامل، من أهمها: قوى الشد العكسي، وغياب دور المعارضة السياسية، وضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من حيث التعبئة السياسية والتجنيد السياسي، ونمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني.

وأخيراً، فقد وجدت الدراسة أن استجابة النظام السياسي الأردني لبعض مطالب الحراكين والتعامل معهم بسلامية ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، إذ تميّز الحراك الأردني عن غيره من الحراكات في الدول العربية بأنه لم يطالب بإسقاط النظام، وإنما طالب بالإصلاحات وزيادة المشاركة السياسية، أضيف إلى ذلك رسوخ القناعة لدى صانع القرار الأردني بأهمية الإصلاح وتعزيز الديمقراطية كنهج حياة وزيادة المشاركة السياسية لتشمل كافة فئات المجتمع الأردني.

## التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد تمت التوصية بما يلي:

١. رفع درجات الوعي السياسي لدى المواطنين من أجل بناء ثقافة سياسية تقود لمزيد من المشاركة السياسية، وتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية على اختلافها.
٢. إعادة النظر في قانون الانتخاب من حيث تحديد نسبة مقاعد للأحزاب السياسية لا تقل عن (٥٠%) من مجموع مقاعد البرلمان، وأن يتم السماح للأشخاص بالترشح بشكل مستقل أو فردي، وأن يتم السماح لكل أردني أكمل (١٨) سنة شمسية من عمره قبل موعد الاقتراع بأربعة أشهر الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب.
٣. الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، وتسلط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات، صاحبات رؤية وتفكير قادرات على تحقيق إنجازات في جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع خطة واضحة لدعم المرشحات الكفوآت، القادرات على الحصول على نسب تصويت مرتفعة في دوائرهن الانتخابية، وتجنب ترشيح أكثر من امرأة في الدائرة الواحدة.
٤. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والندوات والرسائل العلمية حول موضوع الحراك وأثره في استجابة النظم السياسية لعمليات الإصلاح.

## قائمة المراجع

- بصبوص. حمزة. (٢٠١٥). أثر الحراك المجتمعي على عملية الإصلاح في الأردن ٢٠١٠ - ٢٠١٤. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة العلوم الإسلامية. عمان. الأردن.
- الجريدة الرسمية. (٢٠١١). عدد ٤٤٥٢
- الجريدة الرسمية. (٢٠١١). عدد ٥١١٧
- الحسيني. محمد. (٢٠١٦). القائمة النسبية المفتوحة في قانون الانتخاب: ماذا تعني؟. [www.ammonnews.com](http://www.ammonnews.com)
- الحيارى. أحمد. (٢٠١٤). الإصلاحات السياسية والدستورية وتأثيرها على العلاقة بين السلطات (الحالة الأردنية). رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان. الأردن.

- الخلايلة. هشام. (٢٠١٢). أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٩ - ٢٠١٢). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمّان. الأردن.
- دال. روبرت. (٢٠٠٥). الديمقراطية ونقادها. ط(٢). (ترجمة: نمير مظفر). المؤسسة العربية للدراسات. بيروت.
- الدستور الأردني لعام ١٩٥٨ وتعديلاته للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦.
- شحادة. إياد. (٢٠١١). معركة التغيير في العالم العربي. مجلة دراسات دولية. ع(١٨٤). القاهرة.
- شلبي. محمد. (١٩٩٦). المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم. المناهج. الاقتراب. والأدوات. بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع. القاهرة.
- العاني. علي. (٢٠١٥). الديمقراطية ودول الربيع العربي: الواقع والمستقبل (٢٠١٠-٢٠١٥). ط(١). دار المأمون للنشر والتوزيع. عمّان.
- عبدالله. ثناء. (٢٠٠٦). الإصلاح السياسي: خبرات عربية. المجلة العربية للعلوم السياسية. ع(١٢). خريف (٢٠٠٦). ملف الإصلاح السياسي.
- فريجات. عبد الغفار (٢٠١٢). الدستور الأردني والحقوق الشخصية. مؤتمر الدستور الأردني في ستين عاماً. الجامعة الأردنية. عمان.
- قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية رقم (١٧) لسنة (٢٠١٤).
- قانون الأحزاب رقم (١٦) لسنة (٢٠١٢).
- قانون الانتخاب رقم (٢٨) لسنة (٢٠١٢).
- قانون الانتخابات رقم (٦) لسنة (٢٠١٦).
- قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١) لسنة (٢٠١٤).
- قانون اللامركزية رقم (٤٩) لسنة (٢٠١٥).
- قانون المحكمة الدستورية رقم (١٥) لسنة (٢٠١٢).
- قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة (٢٠١٦).
- قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (١١) لسنة (٢٠١٢).

- القرعان. سلطان. (٢٠٠٠). العوامل المؤثرة على نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية لقرى لواء المزار الشمالي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت. المفرق. الأردن.
- مركز القدس للدراسات السياسية. (٢٠١٣). المرصد البرلماني الأردني: دراسة مقارنة حول الأداء الرقابي والتشريعي لمجلس النواب. عمان.
- المشاقبة. أمين و علوي. المنتصر بالله. (٢٠١٠). الإصلاح السياسي والحكم الرشيد. دار الحامد للتوزيع والنشر. عمان.
- المشاقبة. أمين. (٢٠١٥). النظام السياسي الأردني. المؤلف. عمان.
- المقداد. محمد. (٢٠١٢). دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية: مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي دراسة تحليلية (٢٠٠١-٢٠١٠). مجلة اتحاد كليات لإداب العربية. جامعة اليرموك. إربد.
- المنوفي. كمال. (٢٠٠٨). مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية. سلسلة مفاهيم. المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية. القاهرة.
- الموقع الإلكتروني للملك عبدالله الثاني بن الحسين. [www.kingabdullah.jo](http://www.kingabdullah.jo)
- الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد. [www.iec.jo](http://www.iec.jo)
- نصرأوين. ليث. (٢٠١١). سلسلة مقالات عن الإصلاح السياسي. صحيفة العرب اليوم الأردنية. عمان.
- النقرش. عبدالله. (٢٠١١). من وحي الربيع العربي. (ط١). المؤلف. عمان.



## THE IMPACT OF ARAB SPRING ON POLITICAL REFORM IN JORDAN

The study aimed to follow the reality of the Arab Spring and its impact on the process of political reform in Jordan, and highlight the most important contents of the political reform carried out by the Jordanian political system after 2011, and to show the challenges and obstacles facing the political reform processes in Jordan.

The study used the systems analysis approach to answer its hypothesis that there is a correlation between the Arab Spring and the political reform processes in Jordan. The study found that this relationship was positive through the amendment of two-thirds of the Jordanian constitution, the promulgation of several new and amended laws regulating political action, and the expansion of popular participation in decision-making and the development of new structures and structures in Jordan such as the Independent Electoral Commission and the Constitutional Court.

The study found that the legal framework for political reform in Jordan is available, but there is still a problem in implementation due to a number of factors, the most important of which are: The absence of the role of political opposition, the weakness of political parties and civil society institutions in terms of political mobilization and political recruitment, and the pattern of political culture prevalent in Jordanian society.

The study also found that the response of the Jordanian political system to some of the demands of the movement and dealing with them peacefully contributed significantly to the political stability in Jordan during the period 2011-2017. The Jordanian movement distinguished from other movements in the Arab countries that it did not demand the overthrow of the regime, but to increase political participation.

In addition, Jordanian policymakers are convinced of the importance of reform and the promotion of democracy as a way of life and increase political participation to all sectors of Jordanian society.

In light of the findings of the study, a number of recommendations were proposed, including: raising political awareness among citizens in order to build a political culture leading to greater political participation, reconsidering the election law, and using various media to change the stereotype of women, and highlighting women as active citizens.

**Key words:** The Arab Spring, Political Reform